

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع

ذات الصلة في قضايا الامة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

### التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

## البناء

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية.
علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لفتايات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

### الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع

## استراتيجية أوباما المزعومة... أقل من احتواء «داعش» ودون الاحتلال المباشر

الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

أبرز قضايا الاهتمام الإعلامي والفكري كانت نتائج الانتخابات التركية، عضو حلف الناتو الوفي، وقرار الرئيس أوباما إرسال بضع مئات من الجنود الأميركيين للعراق لتدعيم القوات الموجودة هناك، فضلاً عن الجدل الداخلي في أروقة الكونغرس وصراعه مع الرئيس أوباما حول مصادقته على اتفاقية التجارة العالمية – التي تلقت هزيمة مدوية أثناء إعداد هذا التقرير.

سيتناول قسم التحليل مسألتي القوات الأميركية الإضافية للعراق، واستقراء نتائج الانتخابات التركية وتداعياتها على مجمل السياسة التركية، التي لن تستمر كما هي عليه في دعم وتسليح القوى التكفيرية في سورية والعراق – على الأقل في المدى المنظور.
المخرج المنطقي، كما يُقال، ان يتمّ التوافق على صيغة تحالف لاقتسام السلطة، بيد أن الأمر لا يزال بعيد المنال نظراً إلى توضع وتمرس الأحزاب المختلفة وراء مواقفها، لا سيما حزب العدالة والتنمية الحاكم.

«فورة» القوات الأميركية للعراق تعيد إلى أذهان الأميركيين سياسات الرئيس السابق جورج بوش الابن، وهزائم حرب فيتنام عقب تعزيز «أعداء المستشارين العسكريين» إلى جانب حكومة سايفون.

### أميركا: قرار المحكمة العليا بشأن القدس

أصدرت المحكمة العليا قرارها حديثاً، غير القابل للطعن، يقضي اختصاراً باعتبار القدس أرضاً محتلة ولا تخضع لسيادة أي دولة. الإدارة الأميركية أعربت عن رضاها للقرار

الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

### خروج في سياق الدخول والسيطرة

في الظاهر، انفجرت أسارير معسكر انصار الحرب، ولو جزئياً، لقرار البيت الأبيض الموافقة على إرسال مزيد من القوات الأميركية إلى العراق. يبلغ تعدادها الأولي 450 جندي، مصادفاً على توصية القيادة العسكرية بضرورة توسيع الإنخراط العسكري في ميدان المعارك في العراق. المهام المحددة، للحلقة، تخصصت بتكليفها توفير الحماية الأمنية للقوى الأميركية والطواقم الدبلوماسية العاملة هناك، وتدريب بعض القطاعات الأمنية والعسكرية العراقية وخاصة منتسبي العشائر، على أن تتمّ إعادة النظر بما تقتضيه متطلبات الميدان وفق توصيات القادة العسكريين – الأميركيين بالطبع.

في الخلفية الأهم، تشكل الخطوة تنويجاً للمخطط الأمريكي الدائم لفرض وصايته على العراق، إلى أمد غير منظور، والذي سعت إليه واشنطن باطمئنان منذ بدء الحوار عام 2008، مع حكومة نوري المالكي آنذاك، بغية إبرام اتفاقية لترتيب انسحاب القوات الأميركية من العراق. وبعد يومين، بالتمام والكمال، أمنية أطلقت عليها وصف استراتيجية في البداية، 16 تشرين الثاني 2008، وأمنية انسحاب القوات الأميركية من العراق سيخضع للتطورات الميدانية»، اتبعت تصريح للناطق باسم البيتاعون، جيف موريل، 18 تشرين الثاني، قائلًا إن القوات الأميركية لن تنسحب من العراق ما لم تتوفر الظروف (الأمنية) المناسبة على الأرض. وأضاف أن «الاتفاقية العميقة ستؤمّن الإطار القانوني الذي يسمح لنا بمواصلة العمليات».

الجدل الأكبر في تفاصيل «الاتفاقية» ارتكز على طلب الجانب الأميركي استثناء قواتها العاملة والقوى الأمنية الخاصة، «بلاك ووتر» وغيرها، من سريان القانون العراقي بمعاقبة الجناة والمخالفين على أراضيه. واشترطت «قيام لجنة عراقية أميركية مشتركة بصلاحيّة مفاضاة الأميركيين»، الأمر الذي يفتحها مبدأ سيادة العراق على أراضيه، فضلاً عن تفاصيل أخرى تتعلق بتعريف طبيعة «الجرائم والانتهاكات» المقصودة.

أيضاً، أعطى الجانب الأميركي لنفسه الحق في السيطرة على الأجواء العراقية حتى ارتفاع 29000 قدم، وكذلك الحق في ملاحقة «المنظمات والمليشيات غير الخاضعة لسلطة الدولة».

الضغوط الأميركية الهائلة التي مارسها إدارة الرئيس بوش الابن على الجانب العراقي، لجزءه إلى التوقيع على الاتفاقية، حلفت بها معظم وسائل الإعلام والصحافة الغربية، لعل أممها ما كشف آنذاك في بروكسيل، مقرّ قيادة حلف الناتو، عن نائب وزير الخارجية الأميركية جون نيجروبولتي «مهذباً رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بالإطاحة به ومواجهته مخاطر لا تحمد عياها» أن استمرّ في رفض التوقيع على «الاتفاقية». واتبع تهديداته بتصريحات مباشرة في زيارة لاحقة إلى بغداد ولقائه بالمالكي ومسؤولين آخرين بالقول إن «واشنطن لن تسمح بتأخير التوقيع على الاتفاقية، كما لن تسمح لأي طرف كان، سواء في الحكومة أو خارجها بتعريض أمن قواتنا في العراق ومصالحنا في المنطقة للخطر».

جدير بالذكر أن إدارة الرئيس بوش الابن أطلقت مصطلح «اتفاقية أمنية»، على نوابها، وما لبثت ان عدلت التسمية إلى «اتفاقية انسحاب القوات الأميركية»، ولم تقدمها إلى الكونغرس لإقرارها بمثابة معاهدة بين دولتين – ربما لخلفيتها اعتقادها أن العراق لم يعد دولة ذات سيادة. ومهدت أيضا الأرضية للرئيس المقبل، باراك أوباما، إعلان نيته بتزريب انسحاب مسؤول من العراق، على وقع مشروع عضو مجلس الشيوخ آنذاك جو بايدن لتقسيم العراق إلى ثلاثة مقاطعات وفق أسس طائفية وعرقية. عندئذ تنقفي الحاجة الأميركية لإبرام اتفاقية أمنية مع حكومة بغداد حصراً.

استعراض خريطة علاقة العراق بالولايات المتحدة أعلاذ كان ضرورياً لتسليط الضوء على النوايا الحقيقية لأميركا بالعودة إلى العراق وفق شروط تفصيلية يتسنى فيها ضمان وصايتها وسيطرتها على أرضه وأجوائه ومياهه وخبراته الباطنية وسياساته المقبلة إلى امد بعيد. تصريحات رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارتن ديميسي، الأخيرة باستنساخ تجربة قاعدة «القدم» العسكرية في محافظة الأنبار، كمقرّ للقوات الأميركية، وإنشاء المزيد منها في مناطق عراقية أخرى يعزز النتائج سالفة الذكر.

ليس في بعده الجغرافي، كما هو في الظاهر، بل لتثبيت مبدأ حصر بلورة وتنفيذ السياسة الخارجية بالسلطة التنفيذية. واعتبر معهد المشروع الأميركي أن القرار يأتي في مصلحة إدارة الرئيس أوباما، لما له من أبعاد في «ترسيم السياسة مع إيران»، دون تدخل سلطات أو أطراف أخرى. وأضاف أن القرار من شأنه إعطاء الدعم للإدارة لناحية العقوبات الاقتصادية على إيران بأنها «تتناقض مع سياسة الرئيس الخارجية».

### أميركا: تحديث معسكر الأعداء

قدّم أحد أهمّ الباحثين والخبراء الاستراتيجيين في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، انثوني كوردسمان، شهادة أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب، موضحاً أنّ معاداة الحرب الباردة كانت شديدة الوضوح لناحية اعتبار «روسيا مصدر تهديد أوحده» للسياسة الأميركية. وأضاف أنّ التغيّرات الدولية تشير إلى «إمكانية اقتناء إيران أسلحة نووية وربما القدرة على تشغيل الصواريخ العابرة للقارات بشكل أحد عناصر التهديد للمستقبل والذي يضمُّ أيضاً كوريا الشمالية... فضلاً عن روسيا مسلحة بأحدث أنواع الأسلحة وتنامي القدرات الاستراتيجية الهائلة للصين»، وما تنطوي عليه ترسانتهما معا من أسلحة نووية وتكتيكية ونوعية. وأضاف كوردسمان لأعضاء الكونغرس انه «مع الحدز من تغليب مشاعر الذعر من أسوأ الاحتمالات المستقبلية، هل ينبغي علينا البدء في التفكير بالخروج من قصص ثنائية روسيا بمواجهة أميركا، ام تغيير القفص بغية إجراء عملية تقييم



### اشتباكات إعلامية أميركية للتموية

عشية الإعلان رسمياً عن إرسال 450 جندي أميركي للانضمام إلى القوات المتواجدة في العراق، أوضح الرئيس أوباما للكونغرس في كتاب عاجل «استحالة» تحديد مدة مكوث القوات الأميركية الإضافية هناك، يوم 11 حزيران. وجاء في المذكرة أن الولايات المتحدة تحتفظ بقوة قتالية قوامها 16.750 جندي عامل على الأقل، منتشرة في 12 دولة ومنطقة: أفغانستان، كوبا، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، كوسوفو، نيجر، الصومال، سورية، اليمن، والمنطقة الوسطى من أفريقيا». المجموعات القتالية الأكبر منتشرة في ثلاث دول: أفغانستان والعراق والأردن. وفق المذكرة المشار إليها.

كما سعت إدارة الرئيس أوباما إلى استغلال الآلة الإعلامية الضخمة للترويج لبعض الإنجازات التي حققتها الغارات الجوية ضدّ تنظيم «الدولة الإسلامية - داعش». بالترافق مع قرار إرسال 450 جندي إضافي. وأوضح نائب وزير الخارجية، توني بليتنك، 3 حزيران، «أنّ تنظيم داعش خسر ما يتوف عن 10.000 مقاتل نتيجة مباشرة للغارات الجوية الأميركية في العراق وسورية، على امتداد 9 أشهر».

وأطلقت الإدارة العنان لاستراتيجيتها الجديدة، للردّ على الانتقادات المختلفة. ورغم تواضع عدد القوات الآن أنّ مجموع القوات الأميركية في العراق سيقف 3.550 عنصر، رافقتها بالإعلان عن إصالح أسلحة «جديدة» إلى حكومة العراق وأخرى إلى إقليم كردستان ومليشيات أخرى – استبقت زيارة رئيس مجلس النواب العراقي، سليم الجبوري (مخلاً لسنة العراق، حسب الوصف الرسمي).

وزير الدفاع الأميركي إدوارد إس. شير.

وزارة الدفاع الأميركية بدورها «استبعدت مزاعم مشابهة» قبل بضعة أشهر عن خسائر عالية في صفوف «داعش» بالقول: «ببساطة ليست أرقاماً ذات مغزى». الناطق باسم البيت الأبيض، جوش إيرنست، لم يشأ مناقشة بليتنك بتأكيد على خسارة تنظيم داعش 1000 قتيل في معركة عين العرب وحدها.

السيناتور الأميركي المتطرف، جون ماكين، صوب سهام انتقاداته نحو الرئيس أوباما لتواضع قواهاته الذي «يعتمد تكتيكات حرب فيتنام الفاشلة لمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط»، مطالبا الإدارة بتعزيز إجراءاتها وتصعيد غاراتها الجوية، وتكثيف عدد القوات الخاصة الأميركية في الميدان «لتوجيه وإرشاد الغارات الجوية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية - داعش».

وأوضح ماكين بحكم خدمته في سلاح الجو وإسقاط طائرته من قبل المقاومة الفيتنامية، ان ما نشهده «يذكرنا بحرب أخرى، في زمن آخر يبعد عدة سنوات، حين استند وزير الدفاع آنذاك، روبرت مكمنارا، على استراتيجية مشابهة»، أي

إرسال بضعة آلاف من المستشارين العسكريين إلى فيتنام.

وسخر ماكين من إحصائيات الإدارة لقتلى «داعش» قائلًا: «خلال مفاخرتها بمقتل 10.000 عنصر من تنظيم «الدولة الإسلامية - داعش، فانها الإقرار بأن عدد المتضوين إلى صفوف التنظيم أعلى من قتلهم...»

أدقّ للمخاطر الكونية وقوة الردع المطلوبة ونظام الدفاع الصاروخي والحدّ من الأسلحة النووية».

### ما بعد «الربيع العربي»

أشار معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إلى تراجع الآمال بإجراء إصلاحات سياسية«بعدانقضاء أربع سنوات على الربيع العربي لا تزال منطقة الشرق الأوسط ملتبئة، ولم تسقط الدول العربية في أيدي الإسلاميين كاحجار الاديميون». وفق توقعاتها السابقة؛ بل انضمت مجموعات جديدة من «المجتمع المدني، من أفراد ومنظمات غير حكومية وأحزاب سياسية، تنافس مبدأ سيطرة الحكومة الدينية». واستطرد بالقول أنّ تنظيم «الدولة الإسلامية - داعش ومتطرفين اسلاميين آخرين لا يزالون في أوج قوتهم في بعض الأماكن، واستمرار تسلط المستبدين التقليديين المستبدن إلى شرعية دينية في مناطق أخرى».

### تهديدات «داعش»

استعرض معهد الدراسات الحربية جملة تهديدات قد تنجم عن شن تنظيم «الدولة الإسلامية - داعش» هجمات جديدة في شهر رمضان، لا سيما انه «دأب على شرّ هجمات الكبرى في الأوامر الثلاثة الماضية خلال شهر رمضان... كما في حال سلفه تنظيم القاعدة في العراق الذي ضاعف من ارتكاب موجات العنف خلال الشهر عينه». وأوضح انه في الإمكان القول أنّ «تنظيم داعش يستعدّ لتصعيد نوعي في عملياته بغية تحقيق أهداف يعتبرها هامة، ما قد ينجي ذكرى غلغان دولة الخلافة في الأول من رمضان عام 2014، بما يتيح له التفوّق على أجواء الاعلان آنذاك...



وزير الدفاع الأميركي الأسبق، دونالد رامسفيلد، أدلى بدلوه أيضاً في سياق المعارك ضدّ «داعش» لصحيفة «التايمز» اللندنية، 6 حزيران، محذراً من «الحالة الريبة للدول الغربية في تعاملها مع نقشي التطرف الإسلامي» في المنطقة. وزعم رامسفيلد أنّ «الرئيس جورج بوش الابن أخطأ في ترويج الديمقراطية للعراق... بل كان هدفاً غير واقعي».

وسرعان ما تراجع رامسفيلد عن تصريحاته لـ«التايمز» التي صدرت صفحاتها الأولى بعنوان عريض «بوش كان على خطأ في العراق، يقول رامسفيلد... وأوضح لصحيفة «واشنطن بوست»، 10 حزيران، انه «منطبع من عدم دقة توصيف المناشبت... ويتضارب في المضمون مع المقابلة، التي جرت في مكتبه الخاص بواشنطن.

ربما لا ينبغي إصدار حكم على صدقية رامسفيلد، ميزة لم يعدها طيلة سلجته المهني، بل يبرح ان تصريحاته تأتي في سياق تأييد أطراف بارزة في معسكر الحرب لقرار الرئيس أوباما في العراق، ومطالبتة القيام بالمزيد.

### ماذا بعد؟

تتباين وجهتا نظر الطرفين، الأميركي والعراقي، إلى طبيعة المهام الموكلة والاهداف المنوي تحقيقها في المدى الأني والقصير. العراق يشكو من تخلف واشنطن عن تزويد بأسلحة تمّ التعاقد عليها ودفع ثمنها، وفي المحصلة لاثنين في التنفيذ، كما يشكو أيضاً من تداخل منطقة طيران الأميركية مع القوات العراقية المتواضعة وهي في طريقها إلى استهداف مواقع تنظيم «داعش»، وعزمها على استعادة مدينة الرمادي والتحصين لاستعادة مدينة الموصل من تحت سيطرة «داعش».

الجانب الأميركي اثار غباراً كثيفة حول عدم توفر «الإرادة والعزم» للقوات العسكرية العراقية لمواجهة«داعش» في معارك حقيقية، والدالة على انسحابها «طواعية» في كل من الموصل والرمادي. وعليه، تروي واشنطن تشديد تحكّمها وسيطرتها على القر الميادني، وامداداته السياسية والجغرافية، في المشهد الداعشي. أميركا لم تتقدّم باستراتيجية متكاملة لاستعادة المدينتين، واكتفت بإرسال بضع مئات متواضعة من القوات للإشراف على أداء قوات عراقية حديثة التدريب وتشكو من قلة الخبرة الميدانية، وزجّها في أتون الحرب «المتواصلة» ضدّ تنظيم «داعش».

وفي سياق مهام القوات الإضافية، أوضح البننتاغون أنّ المطلوب تجهيز قوة عراقية مقاتلة قوامها 10.000 مقاتل «من عشائر الأنبار»، أيّ مضاعفة العدد الراهن المتوفر، وتجنيد ما يتوف عن 3000 مقاتل جديد لملء الفراغ الناجم عن اختلال هيكلية الفرقة العراقية الثامنة، المنوطة بمهمة الدفاع عن الأنبار، ومقرّها مدينة الحبيانية.

الاستناد إلى لغة الأرقام وحدها يقود إلى التضليل والاستنتاجات الخاطئة، خاصة عند النظر إلى الفترة الزمنية الدنيا المطلوبة لإعداد وتدريب مجندين حديثي العهد، والتي تتراوح بين 6 إلى 12 شهرا، وضمان استيعابهم واستخدامهم الأسلحة الجديدة بفعالية مقبولة: فضلاً عن توفر عدد كاف من

الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

أكثرها، والتي تفرّض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة آملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية - سياسية تعنى بعلوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

عبر تحقيق انتصارات عسكرية جديدة، واستهداف مراكز دينية». وشدد المعهد على «ان تنظيم الدولة الاسلامية - داعش سيعمد إلى تدشين بدء شهر رمضان وانتهاهه بهجمات عسكرية كبيرة في العراق وسورية». اعلان الرئيس أوباما الأخير عن الدفع ببضع مئات من الجنود الأميركيين إلى العراق أثار انتقادات الاسواط المعارضة، لا سيما معسكر أنصار الحرب واللوبي «الاسرائيلي»، ووصف معهد واشنطن تلك التطورات بأنها «إجراءات خجولة... وستسكشف الإدارة قريباً أنّ مهمتها المعلنة في العراق لقتل المسلحين الإسلاميين ستواجه الحقيقة قريباً بأنّ مهمة إنقاذ دولة منهارّة تقتضي اعتماد حملة مفتوحة لمكافحة الارهاب». وجدّد توصيفه «للسياسة الأميركية في العراق بأنها تشارف على الشلل»، مناشدا الإدارة الأميركية «الالتزام بإرسال ما بين 3000 إلى 5000 عنصر من القوات الخاصة الأميركية» للمهام استشارية ودعم القوات العراقية، كما ينبغي عليها استغلال تلك الخاصة للضغط على الحكومة المركزية في بغداد لتخصيصها مزيد من الموارد لاستقطاب «السنة والاكراه».

### تريكا

اعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أنّ الهزيمة الانتخابية التي تلقاها حزب العدالة والتنمية كان بالإمكان تفاديها «لو أنّ أردوغان اختار عدم الترشح لمنصب الرئاسة العام الماضي... وأضحى لزاماً عليه التعامل مع مناخ سياسي مراهض جديد ليس موالياً لرغبته في توسيع صلاحياته الدستورية فحسب، بل أيضاً للحدّ من المخاطر».
حذر معهد واشنطن حزب العدالة والتنمية من خطورة الحكم ضمن صيغة تحالف مع أحزاب أخرى نظراً إلى السياق التاريخي في تركيا، إذ لم تكتمل فترة حكم أي تحالف أو حكومة أقلية، وعادة ما تدخل البلاد في أزمات سياسية واقتصادية عقب فشل أداء تلك الحكومة والمشاحنات المرافقة بين أعضاء التحالف». ورجّح المعهد انتظام الرأي العام وراء حزب العدالة والتنمية لتشكيل الحكومة بمفرده «في حال دخول تركيا أزمة عدم استقرار سياسية واقتصادية في ظل صيغة حكم التحالف». واستطرد بالقول إنه في المقابل فإن «أحزاب المعارضة تستطيع تحميل حزب العدالة والتنمية مسؤولية التدهور، مما سيعزز حظوظ فوزها في انتخابات استثنائية» أنّ عقدت.

حذر معهد واشنطن حزب العدالة والتنمية من خطورة الحكم ضمن صيغة تحالف مع أحزاب أخرى نظراً إلى السياق التاريخي في تركيا، إذ لم تكتمل فترة حكم أي تحالف أو حكومة أقلية، وعادة ما تدخل البلاد في أزمات سياسية واقتصادية عقب فشل أداء تلك الحكومة والمشاحنات المرافقة بين أعضاء التحالف». ورجّح المعهد انتظام الرأي العام وراء حزب العدالة والتنمية لتشكيل الحكومة بمفرده «في حال دخول تركيا أزمة عدم استقرار سياسية واقتصادية في ظل صيغة حكم التحالف». واستطرد بالقول إنه في المقابل فإن «أحزاب المعارضة تستطيع تحميل حزب العدالة والتنمية مسؤولية التدهور، مما سيعزز حظوظ فوزها في انتخابات استثنائية» أنّ عقدت.

الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

ضباط الصف ذوي خبرة قتالية لإدارة المعارك.

الخبراء في الشأن العسكري يلفتون النظر إلى تكرار الرئيس أوباما أخطاء القيادة النازية في ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، حين اضطرت إلى تجنيد عدد كبير من الشباب لتعويض النقص في الجبهات القتالية بعد إخضاعهم لفترة تدريب قصيرة مكثفة. الرئيس أوباما، وفق رؤية الملك، وأركان ادارته «يعلقون أمالاً كبيرة على نجاح خطة التدريب والاستيعاب بوتيرة مسرعة، لدخول أتون المعارك والحاق الهزيمة بدجيش داعش» يقّر له أعداؤه بخفة حركته وسرعة تكيفه وحسن قتاله في ساحتي العراق وسورية».

ولا يستبعد أولئك الخبراء ان توابك استراتيجة أوباما الجديدة هزيمة أسلافه في فيتنام.

### الانتخابات التشريعية التركية: زلزال يهدّد سياسات أردوغان

المراقب لردود أفعال النخب السياسية والفكرية الأميركية، حول نتائج الانتخابات التركية، يستطيع التوصل ببسر إلى شبه إجماع بأنّ ما حدث لا يشكل هزيمة لمستقبل حزب العدالة والتنمية سياسياً، بل اعتبر زلزالاً يقض مضاجع الرئيس أردوغان وليس التحالف في سياق تحولات في الرأي العام التركي الذي رفض منح أردوغان صلاحيات رئاسية موسعة – ليصبح الحاكم بأمره.

العامل الفارق في نتائج الانتخابات كان الأداء الباهر غير المتوقع لحزب الشعوب الديموقراطي، بحضور كردي كبير في صفوفه، وتخطيه للتوقعات الأولية التي كانت تشير إلى فوزه بنحو 50 – 60 مقعداً برلمانياً إلى حصوله على 80 مقعداً، من مجموع 550. برئاسة قائد الشباب صلاح الدين بييمتراش. حزب أردوغان الحاكم نال 43 في المئة من مجموع الأصوات مما يحرمه من تشكيل حكومة بفرده، كما اعتاد عليه منذ ما يزيد عن عقد من الزمن؛ وهو أمام مفترق وفاضل سياسي قاسي؛ إما التحالف مع حزب أو أحزاب أخرى مضطراً، او الدفع باتجاه انتخابات مبكرة كما كان يروّج داخل أوساطه، وهي المهلة الدستورية المحددة بفترة 45 يوماً لتشكيل حكومة. الخيار الثالث هو تشكيل حكومة بأغلبية احزاب المعارضة، خطوة قد تدفع أردوغان وفرقة المغامرة بها انطلاقاً من مسلمة عدم قبول التحالف ومشاركة أي طرف آخر السلطة.

التدابير المبشرة بالحكم المقبلة تنذر بأقول سيطرة وهيمنة العدالة والتنمية، إذ أنّ «حكومة تقوم على التحالف» لن يكون في وسعها الاستمرار بدعم الجماعات المسلحة والتكفيرية في سورية، كما اوضح ديمتراش غداة فوز حزبه.

تباين السياسات الأميركية والتركية، في ما يتعلق بسورية، اصبح متداولاً في وسائل الاعلام، إذ أوضح مدير الاستخبارات القومية في أميركا، جيمس كلاير، لأعضاء الكونغرس أنّ لدى تركيا أولويات تبعع عن الأولويات الأميركية، لا سيما هاجسي المقاومة الكردية والإطاحة بالحكومة السورية. الضمعة لشنّ غاراتها الجوية على مواقع «داعش» في الشمال من سورية.

المآزق البارز في معادلة الحكم التركية لن يتمّ تجاوزه بسرعة، نظراً إلى تشبّث كافة الأطراف بمواقفها وتبادلها عدم الثقة في ما بينها، القوى المعارضة تجمعها معارضة حزب العدالة والتنمية وأردوغان تحديداً؛ وكلها لم يحظ بتجربة حكم بصيغة تحالفية تتطلب تقديم بعض التنازلات واستيعاب الآخر، الأمر الذي فشل فيه أردوغان فشلاً ذريعاً واستمرّ في استخدام لغة سياسية متحجرة ضدّ خصومه.

يرجح البعض أنّ تصرفات الرئيس أردوغان ومناهضته للمتظاهرين في ميدان التقسيم، أيار 2013، واستمرار حكومته في اعتقال بعض والتصنيف على الصحافيين كانت إشارة البدء لمرحلة أقول نجم أردوغان وأحلامه في استعادة أمداج لتصلح للقرن الحادي والعشرين.



الرئيس أوباما يترأس جلسة استماع في البيت الأبيض مع مسؤولين من وزارة الدفاع، في 17 كانون الثاني/يناير 2014.

